

Distr.: General
9 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

تقرير نشاط فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٧

موجز

يُقدّم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي عن نشاط خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويُعرض بصورة مستقلة ردّ إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على هذا التقرير، طبقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٦.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

- (أ) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٧ وبردّ الإدارة على هذا التقرير؛
- (ب) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات؛
- (ج) الإحاطة علماً بالرأي الصادر، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المتبع في المكتب (عملاً بأحكام قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥)؛
- (د) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ (عملاً بأحكام قرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولا - موجز تنفيذي
٤	ثانيا - مقدمة
٤	ثالثا - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
٥	رابعا - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٧
٧	خامسا - أنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧
١٥	سادسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٥	سابعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٥	ثامنا - الخدمات الاستشارية
١٦	تاسعا - التحقيقات
٢٣	عاشرا - موجز المتابعة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٢٤	حادي عشر - المسائل التشغيلية
٢٩	ثاني عشر - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُحل بعد والصادرة منذ أكثر من ١٨ شهرا قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
- ٢ - عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام ٢٠١٧
- ٣ - التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧
- ٤ - التقارير الصادرة عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٧ التي أسفرت عن اكتشاف سوء سلوك
- ٥ - المعايير الداعمة لرأي مراجعي الحسابات في فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
- ٦ - المجالات الرئيسية للتحسينات المحددة في تقارير مراجعة حسابات

أولا - موجز تنفيذي

١ - رأي مراجعي الحسابات - يرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استنادا إلى نطاق أعمال مراجعة الحسابات والتحقيقات المضطلع بها في عام ٢٠١٧، أن أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب كانت من حيث الكفاية والفعالية في مستوى يبعث على الرضا بشكل جزئي (تلتزم تحسينات كبيرة)، مما يعني أن هذه الأنشطة راسخة بوجه عام وتؤدي وظائفها ولكن تلتزمها تحسينات كبيرة. واتخذت الإدارة إجراءات فورية وجديرة بالثناء لمعالجة آراء مراجعي الحسابات، منها بذل جهود لتعزيز الرقابة على كل من المستوى المحلي والإقليمي والمؤسسي، تجلت إلى حد ما في ارتفاع معدل تنفيذ التوصيات في عام ٢٠١٧.

٢ - النواتج - في عام ٢٠١٧، قدم ست مراجعون للحسابات ١٤ تقريرا عن المراجعة الداخلية للحسابات (أكثر بتقريرين عن عدد التقارير المقرر في الأصل البالغ ١٢ تقريرا) و ٣١ تقريرا لمراجعة حسابات المشاريع (أكثر بأربعة تقارير عن ما قُدم في عام ٢٠١٦). وكان متوسط الوقت المستغرق لإصدار تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف البالغ ٩٠ يوما. وتناول فريق التحقيقات ١١١ شكوى، فُتحت نتيجة لها ٥٩ قضية (أعلى عدد من القضايا للفريق منذ إنشائه). وأغلقت جميع القضايا في غضون ١٢ شهرا من فتحها. وأثبت الفريق أيضا حصول عمليات احتيال قيمتها ٥٠٧ ٢٦٨ دولارا، وأحال ١٥ بائعا للمعاقبة. وأحالت أيضا المراجعة ست مسائل إلى التحقيقات لاستعراضها.

٣ - تحسين الأداء مع تخفيض التكلفة - في عام ٢٠١٦، وجدت وحدة التفتيش المشتركة أن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تكبد أقل تكلفة لإنجاز مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة^(١). وفي عام ٢٠١٧، زاد الفريق نواتج عمليات مراجعة الحسابات التي شارك فيها إلى ٤٥ عملية (٣٧ في عام ٢٠١٦) إضافة إلى أربعة التزامات جديدة لتحليل البيانات، مع إبقاء التكاليف الكلية على حالها. ويعتبر الاستمرار في تقديم تأكيدات أفضل بتكلفة أقل من الأولويات الرئيسية للفريق.

٤ - دور فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في استراتيجية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - يشكل الفريق خط الدفاع الثالث ضمن الإطار الذي توخاه المكتب بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال، حيث يوفر تأكيدات مستقلة لكيفية إدارة المكتب لأنشطته. ويحقق الفريق أيضا في حالات الغش وسوء السلوك ويسدي مشورة مستقلة إلى الإدارة.

٥ - دعم المبادرات الاستراتيجية - أجرى الفريق أربع عمليات استراتيجية في عام ٢٠١٧ هي: تقييم الأمن الحاسوبي للمنصة الإلكترونية للشراء الخاصة بالمكتب (الشراء الإلكتروني وموقع الأمم المتحدة الشبكي Buy Plus)، وتقييم هشاشة التطبيقات الحيوية والبنية الأساسية، واستعراض المركز العالمي للخدمات المشتركة، وتقييم تنفيذ التوصيات المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني ومواطن ضعف الفضاء الإلكتروني، وعمليات تقييم تخطيط المخاطر المؤسسية ومخاطر الغش.

٦ - الابتكار - في عام ٢٠١٧، نقح الفريق تحليلاته للبيانات وخوارزميات المراجعة المستمرة للحسابات، وأضاف اختبارات جديدة مثل المدفوعات المتكررة، والبائعين الخاضعين للجزاء،

(١) انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة الكامل في هذا الصدد.

والمطابقات باستخدام برمجيات كشف الغش Benford's Law and Accuity™، وإعداد صور توضيحية دينامية يسيرة الاستخدام بالنسبة للممارسين. ووجد الفريق أنه جرى سداد مبلغ قدره ١٨٨ ٣١١ دولاراً إلى بائعين خاضعين للجزاءات، ومبلغ ١٤٤ ٣٠ دولاراً لسداد مدفوعات متكررة، وأغلق أكثر من ١٦٠٠٠ حساب حامل أو حسابات متكررة للموردين. وتتمثل رؤية الفريق في تمكين خطي الدفاع الأول والثاني من إجراء هذا النوع من التحليل بشكل استباقي.

٧ - الجودة - في عام ٢٠١٧، حصل الفريق على أعلى تقدير مقدم من معهد مراجعي الحسابات الداخليين في تقييم خارجي للجودة أجرته شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers). وتم تقييم الفريق على أنه "يتفق بشكل عام" مع المعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين فيما يخص الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات.

٨ - فريق العمل - تعزز فريق المتخصصين المهنيين ضمن الفريق في عام ٢٠١٧، من خلال إضافة مراجعين اثنين للحسابات، وموظفين اثنين متخصصين في التحقيقات.

٩ - التعاون مع الشركاء - عزز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع علاقاته مع الشركاء في مجال الرقابة بأن أصبح أول مؤسسة تابعة للأمم المتحدة تبرم مذكرة تفاهم بشأن التعاون على مكافحة الغش مع الوكالة السويدية للتعاون في مجال التنمية الدولية.

ثانياً - مقدمة

١٠ - يَسُرُّ فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي المتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١١ - ويعرض هذا التقرير رأي الفريق، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب (قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥).

١٢ - ومدير الفريق مسؤول أمام المديرية التنفيذية للمكتب، ويساعدها في أداء مهامها المتعلقة بالمساءلة. ويقدم الفريق تأكيدات ويسدي المشورة ويوصي بإدخال تحسينات، ويعزز نُظم إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المكتب. ويعزز الفريق أيضاً المساءلة عن طريق التحقيق في ما يرد من بلاغات عن انتهاكات للقواعد أو الأنظمة أو التوجيهات الإدارية أو السياسات الواجبة التطبيق.

١٣ - وواصل الفريق خلال عام ٢٠١٧ التعامل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للمكتب. ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨، أرفق التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ بهذا التقرير بوصفه المرفق ٣.

ثالثاً - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

١٤ - تقرر المديرية التنفيذية المهام والوظائف والمعايير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات داخل مكتب خدمات المشاريع، وذلك ضمن التوجيه الصادر عن المكتب التنفيذي EOD.ED.2017.04، الساري اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٧. ووفقاً للبند ٦-١، يتولى الفريق ما يلي:

يضطلع بأنشطة مستقلة وموضوعية في مجال إصدار التأكيدات وإسداء المشورة وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي. ويقيم الفريق عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويسهم في تحسينها، ويقدم تقارير عنها. ويلتزم الاستقلال التشغيلي في أداء واجباته.

١٥ - وتشترط المعايير الدولية للتدقيق الداخلي أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. وعليه، فإن الفريق يؤكد في هذه الوثيقة استقلاليته التنظيمية. وهو لم يواجه في عام ٢٠١٧ أي تدخل في تحديد نطاق عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات، ولا في أداء عمله، ولا الإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها.

١٦ - ويقضي البند ٦-٢، بأن يتولى الفريق، علاوةً على تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى المكتب، "المسؤولية عن تقييم والتحقيق في ما يُدعى ارتكابه من جانب موظفي المكتب أو غيرهم من أعمال غشّ وفساد تُلحق الضرر بالمكتب".

١٧ - ويرد مزيد من التعريف بولاية الفريق ونطاق عمله ومسؤوليته ومسؤوليته ومعايير ما يلي: ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات الذي أقرته المديرية التنفيذية والصادر بوصفه التوجيه التنفيذي OD.IAIG.2018.02، المنقح والساري من آذار/مارس ٢٠١٨؛ وتعليمة المكتب التنفيذي EOI.ED.2018.01، "الهيكل التنظيمي".

١٨ - وعلاوة على ذلك، وبموجب إطار المكتب للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، يتولى الفريق دور خط الدفاع الثالث.

رابعاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٧

١٩ - كان الهدف الرئيسي من خطة العمل لعام ٢٠١٧ تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وتقديم تأكيد للمديرية التنفيذية بأن الضوابط والإجراءات الداخلية تعمل على النحو المنشود.

ألف - خطة المراجعة الداخلية للحسابات القائمة على تقييم المخاطر

٢٠ - واصل الفريق، في سياق إعداد خطة عمله لعام ٢٠١٧، كفاءة الاتساق بين أولويات مراجعة الحسابات والأهداف التي تتوخاها إدارة المكتب. وبغية إجراء هذا التقييم، جمع الفريق بيانات من مصادر داخلية متنوعة، واسترشد بالعناصر القائمة لنظام إدارة المخاطر المتبع في المكتب بموجب بند النظام المالي ٤-١ والقاعدتين الماليتين ١-١٠٤ و ٢-١٠٤.

٢١ - وأقرت خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧، استناداً لتقييم مخاطر المراجعة، بالتنوع الجغرافي لعمليات المكتب في أنحاء العالم، وشملت تدقيقاً داخلياً لحسابات المكاتب الميدانية ورقابة على الأداء على السواء.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل السنوية

٢٢ - في عام ٢٠١٧، قدم ستة مراجعين للحسابات ١٤ تقريراً للمراجعة الداخلية للحسابات (أكثر بتقريرين عن التقارير المقررة في الأصل البالغ عددها ١٢ تقريراً) و ٣١ تقريراً عن مراجعة حسابات

المشاريع (أكثر بأربعة تقارير عن ما قُدم عام ٢٠١٦). وكان متوسط الوقت المستغرق لإصدار التقارير ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف وهو ٩٠ يوماً. وأُنجزت كل عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المقررة لعام ٢٠١٧ وصدرت التقارير النهائية خلال العام (انظر الجدول ١).

الجدول ١

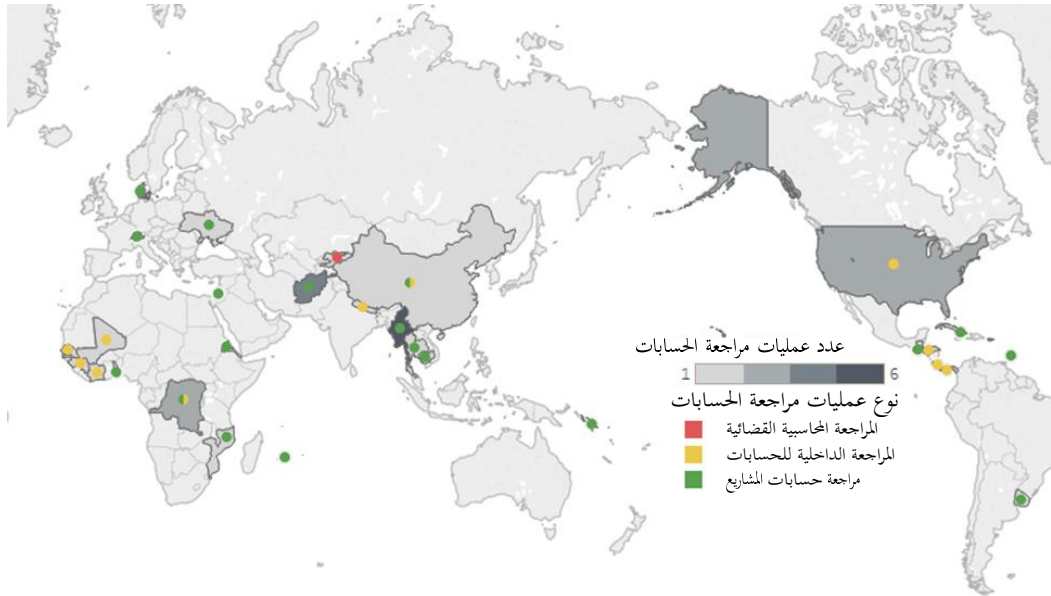
حالة تنفيذ خطة العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المجموع في عام ٢٠١٦	عمليات المراجعة			عدد عمليات مراجعة الحسابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧
	مراجعة حسابات المجموع	مراجعة حسابات المشاريع	الداخلية للحسابات التي أجراها الفريق	
٨	١٢	صفر ^(٢)	١٢	مجموع تقارير مراجعة الحسابات التي صدرت
٣٧	٤٥	٣١	١٤	مجموع عمليات مراجعة الحسابات التي رُحلت إلى عام ٢٠١٨
صفر	صفر	صفر	صفر	

٢٣ - ويبين الشكل ١ أدناه نطاق التغطية بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧ حسب التوزيع الجغرافي.

الشكل ١

التوزيع الجغرافي لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧



(٢) لم تجر أي عمليات، لأن عمليات مراجعة حسابات المشاريع تصدر بناءً على طلب من العملاء.

خامسا - أنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧

٢٤ - وفقا للمبين في الجدول ١، أصدر الفريق ٤٥ تقريرا في عام ٢٠١٧، مقارنةً مع ٣٧ تقريرا في عام ٢٠١٦، و ٢٩ تقريرا في عام ٢٠١٥. ويتوقف عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع على الطلبات المقدمة من العملاء، وعلى متطلبات الإبلاغ طبقا لاتفاقات المشاريع. بيد أن الفريق بذل أيضا جهودًا متسقة لزيادة نواتجه في عام ٢٠١٧.

٢٥ - وتنفذ عمليات المراجعة التي يقوم بها الفريق ضمن فئتين:

(أ) عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراضات الداخلية التي يؤديها الفريق مباشرة (١٤ تقريرا في عام ٢٠١٧)؛

(ب) عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أجرتها، تحت إشراف الفريق، شركات خارجية لمراجعة الحسابات استيفاءً لمتطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمشاريع (٣١ تقريرا).

٢٦ - وتتضمن التقارير الصادرة في عام ٢٠١٧ والبالغ عددها ٤٥ تقريرا ٣١٥ توصية من توصيات مراجعة الحسابات. وتتعلق ٢٠٠ توصية منها بالمراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٣)، و ١١٥ منها بعمليات مراجعة حسابات المشاريع (الجدول ٦).

ألف - عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها بشكل مباشر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت

٢٧ - خلال عام ٢٠١٧، أصدر الفريق ١٤ تقريرا للمراجعة الداخلية للحسابات، قدّمها إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو المبين تفصيلاً في الجدول ٢.

الجدول ٢

قائمة بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٧

عنوان التقرير	درجة التقدير ^(٣)
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في السنغال	مرضية جزئيا - يلزمها تحسين كبير
المراجعة الداخلية لحسابات المجموعة المعنية بالسلام والأمن، كوت ديفوار	مرضية جزئيا - يلزمها بعض التحسين
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في بنما	مركز العمليات في بنما: مرضية جزئيا (يلزمها بعض التحسين)
	مركز المشاريع في بنما: مرضية جزئيا (يلزمها تحسين كبير)
	مركز المشاريع في هندوراس: مرضية جزئيا (يلزمها تحسين كبير)

(٣) يمكن الاطلاع على شرح مفصل لتقديرات مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي الخارجي للمكتب، UNOPS external website.

مركز المشاريع في كوستاريكا:

غير مرضية (غير فعالة)

مرضية جزئياً - يلزمها بعض التحسين

مرضية جزئياً - يلزمها تحسين كبير

مرضية جزئياً - يلزمها بعض التحسين

مرضية جزئياً - يلزمها تحسين كبير

غير مرضية

لا ينطبق

لا ينطبق

لا ينطبق

لا ينطبق

لا ينطبق

لا ينطبق

تقرير المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في نيبال

تقرير المراجعة الداخلية لحسابات مجموعة المنح الصغيرة

تقرير المراجعة الداخلية لحسابات مركز المشاريع في الصين

المراجعة الداخلية لحسابات المجموعة المعنية بالسلام والأمن، مالي

المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

استعراض المركز العالمي للخدمات المشتركة

استعراض طرائق اتفاقات التعاون المتعلقة بمشاريع المجموعة المعنية بالسلام والأمن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقييم أوجه الضعف - التطبيقات والبنية الأساسية الحيوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استعراض نظام المشتريات للمجموعة المعنية بالسلام والأمن

تقييم أمن الفضاء الإلكتروني لنظم مشتريات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بثلاثة تقييمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أمن الفضاء الإلكتروني، تقييم مخاطر الغش ضمن منصة المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال التخطيط المركزي للموارد، والضعف الإلكتروني)

تحليل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في عام ٢٠١٧

٢٨ - انخفاض عدد توصيات المراجعة الداخلية للحسابات من ٢٠٧ توصيات في عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٠ توصية في عام ٢٠١٧، وانخفض متوسط عدد التوصيات للتقرير الواحد من تقارير المراجعة من ٢١ توصية في عام ٢٠١٦ إلى ١٤ توصية في عام ٢٠١٧. وواصل الفريق التزامه بنصيحة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المتمثلة في التركيز على المخاطر والمسائل المنهجية التي تكتسي قدراً أكبر من الأهمية. وعلى هذا النحو، تناقص كثيراً عدد التوصيات للتقرير الواحد من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧.

٢٩ - ووضعت، خلال هذا العام، ١٩ توصية أخرى نتيجة للتحقيقات. وأغلقت واحدة من هذه التوصيات خلال العام. وأغلقت ٢١ توصية أخرى من أعوام سابقة.

مستوى أهمية توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بعمليات المراجعة التي أنجزها الفريق

٣٠ - من أصل ٢٠٠ توصية صادرة، اعتُبرت ١٠٠ توصية عالية الأهمية^(٤)، و ١٠٠ توصية متوسطة الأهمية، على النحو المبين في الجدول ٣. أما التوصيات المنخفضة الأولوية فتُعالج خلال مرحلة العمل الميداني من مراحل مراجعة الحسابات.

(٤) مستوى الأهمية:

علياً: اتخاذ إجراءات يُعدُّ أمراً لازماً لضمان ألا يتعرض المكتب لمخاطر شديدة.

متوسطة: اتخاذ إجراءات يعدُّ أمراً ضرورياً من أجل تجنب التعرض لمخاطر كبيرة.

منخفضة: اتخاذ إجراءات يعدُّ أمراً مستوصواً ينبغي أن يفضي إلى تعزيز الرقابة أو إلى الحصول على أفضل قيمة مقابل المال.

الجدول ٣

تصنيف توصيات مراجعة الحسابات حسب مستوى الأهمية

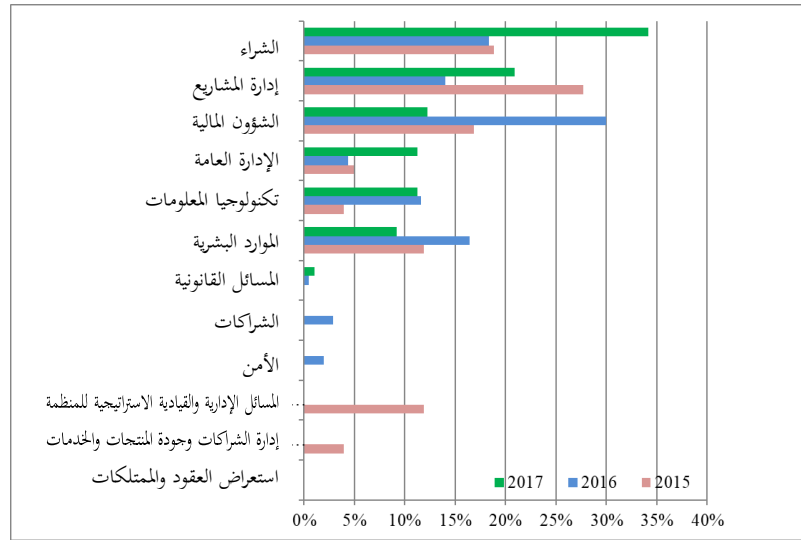
مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
عليا	٤٤	٩٥	١٠٠	٥٠	٤٦	٤٤
متوسطة	٥٧	١١٢	١٠٠	٥٠	٥٤	٥٦
المجموع	١٠١	٢٠٧	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي

٣١ - يعرض الشكل ٢ تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي. وتتعلق معظم التوصيات بالمشترريات (٣٤ في المائة)، وإدارة المشاريع (٢١ في المائة) والشؤون المالية (١٢ في المائة)، تليها الإدارة العامة (١١ في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات (١١ في المائة)، والموارد البشرية (٩ في المائة) والمسائل القانونية (٢ في المائة). واستُمد هذا التوزيع حسب المجال الوظيفي من نطاق مراجعة الحسابات على النحو المبين في تقييم المخاطر الذي أُجري لكل نشاط.

الشكل ٢

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، حسب المجال الوظيفي



المجالات الرئيسية للتحسينات المحددة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٧

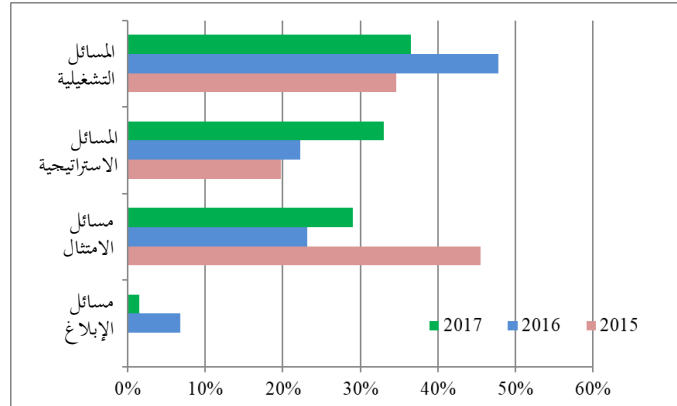
٣٢ - تكملة للشكل ٢، يبين الشكل ٣ عدد التوصيات بحسب نوع الهدف^(٥). وكانت التوصيات المتعلقة بالمسائل التشغيلية (٣٧ في المائة) أكثر التوصيات شيوعاً، تلتها تلك التي تتناول المسائل

(٥) حسب أهداف الكيان كما ترد في "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" (عام ٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي.

الاستراتيجية (٣٣ في المائة)، ومسائل الامتثال (٢٩ في المائة)، ومسائل الإبلاغ (١ في المائة). ويمكن الاطلاع على مجالات التحسين الرئيسية في المرفق ٦ لهذا التقرير.

الشكل ٣

التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٧، حسب الهدف



باء - عمليات مراجعة حسابات المشاريع

مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات

٣٣ - يُطبق فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات "مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات" بصيغته المفصلة في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الرقابة ومراجعة الحسابات الداخلية في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21).

٣٤ - ويقدم الفريق الدعم التقني إلى مديري المشاريع في الوفاء بمتطلبات مراجعة حسابات مشاريعهم. وتحقيقاً لهذا الغرض، يستخدم الفريق شركات مهنية خارجية حاصلة على موافقة مسبقاً بأنها مؤهلة لإجراء عمليات مراجعة الحسابات هذه. وتتقيد هذه الشركات بالاختصاصات التي يقرها الفريق، بينما تخضع تقاريرها قبل الإصدار لشروطه في مجال ضمان الجودة.

٣٥ - وقدمت جميع تقارير مراجعة حسابات المشاريع، التي صدرت في عام ٢٠١٧، إحدى الشركات التي أبرم الفريق معها اتفاقاً طويلاً الأجل. ويتيح هذا الترتيب كفاءة التكاليف والاتساق في الإبلاغ ويحسن الجداول الزمنية ويسبب إجراء عمليات مراجعة حسابات المشاريع.

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بشأن المشاريع

٣٦ - خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصدر الفريق ٣١ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات التي تتعلق بمشاريع محددة، وقدمها إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو إلى المدير الإقليمي، تبعاً لمتطلبات المشروع.

٣٧ - ووفقاً للمبين في الجدول ٤، تضمّن ٢٤ من أصل ٣١ تقريراً من تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٧ رأياً لمراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع، ودرجات لتقدير

بيئة الرقابة الداخلية. وقدمت ست عمليات مراجعة لحسابات المشاريع رأياً بشأن البيان المالي فقط، وشملت عملية مراجعة أخرى مراجعةً محاسبية قضائية. وتم ذلك وفقاً لمتطلبات الشريك وصاحب أو أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين.

الجدول ٤

عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٢٤	١٢	٢٠	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة التي تتضمن رأياً بشأن البيان المالي وتقدم درجة تقدير لبيئة الرقابة الداخلية
٦	١١	٢	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة التي تتضمن رأياً بشأن البيان المالي فقط
صفر	٢	صفر	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة التي تتضمن رأياً بشأن بيئة الرقابة الداخلية فقط
١	٢	صفر	المراجعة المحاسبية القضائية
٣١	٢٧	٢٢	المجموع

٣٨ - وكانت نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي قُيِّمت فيها تدابير الرقابة الداخلية بأنها "مُرضية" ٥٨ في المائة (٧١ في المائة في عام ٢٠١٦). وتضمنت عمليات مراجعة حسابات المشاريع تقييمين لمشروعين يشيران إلى أن تدابير الرقابة الداخلية "غير مرضية"، مقارنة بلا شيء في عام ٢٠١٦.

الجدول ٥

موجز آراء مراجعة حسابات المشاريع وتقييمات تدابير الرقابة الداخلية لعمليات مراجعة حسابات المشاريع، للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

النسبة المئوية من المجموع			عدد تقارير مراجعة الحسابات			نوع الرأي أو التقييم
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
						رأي مراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع (عند الاقتضاء)
٩٠	١٠٠	١٠٠	٢٧	٢٣	٢٢	رأي غير مشفوع بتحفظ
١٠	صفر	صفر	٣	صفر	صفر	رأي مشفوع بتحفظ
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠	٢٣	٢٢	المجموع
						تقييم المستوى العام للرقابة الداخلية (في حالة وروده)
٥٨	٧١	٧٥	١٤	١٠	١٥	مُرَضِي
١٣	٢٩	٢٥	٣	صفر	صفر	مرض جزئياً - (بحاجة إلى بعض التحسين)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	مرض جزئياً (بحاجة إلى تحسين كبير)
٢١	صفر	صفر	٥	٤	٥	مرض جزئياً (نظام التقييم القديم)
٨	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	غير مرضي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٤	١٤	٢٠	المجموع

الأثر المالي لنتائج مراجعة حسابات المشاريع في عام ٢٠١٧

٣٩ - طلب المجلس التنفيذي، في قراره ٢٠١٠/٢٢، تضمين التقارير المقبلة معلومات عن الأثر المالي لنتائج مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٧، بلغ الأثر المالي التراكمي لتقارير مراجعة حسابات المشاريع التي تتضمن رأياً مشفوعاً بتحتفظ بـ ٣١٥ ١٣٩ دولاراً (لا شيء في عام ٢٠١٦). وفيما يتعلق بتقارير الرقابة الداخلية، بلغ الأثر المالي الناجم عن ملاحظات مراجعة الحسابات ٢٤٧ ١٧١ دولاراً (٩٧٣ ٥٢ دولاراً في عام ٢٠١٦).

توصيات مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٧

٤٠ - تضمنت التقارير الصادرة بشأن مراجعة حسابات المشاريع، البالغ عددها ٣١ تقريراً، ١١٥ توصية من توصيات مراجعة الحسابات، أي بمتوسط قدره ٣,٧ توصية للتقرير الواحد. وظل هذا المتوسط دائماً ضمن حدود ٢,٢ إلى ٣,٧ توصية خلال السنوات الثلاث الماضية. ويرد أدناه تحليل لهذه التوصيات البالغ عددها ١١٥ توصية، حسب مستوى أهميتها ومعدل تواتر صدورها في المجال الوظيفي المعني.

مستوى أهمية توصيات مراجعة حسابات المشاريع

٤١ - وفقاً لما بيّنه الجدول ٦، ظلت نسبة توصيات مراجعة الحسابات، المقيّمة بأنها "عالية الأهمية"، عند نسبة ٢٧ في المائة.

الجدول ٦

تصنيف توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب درجة الأهمية

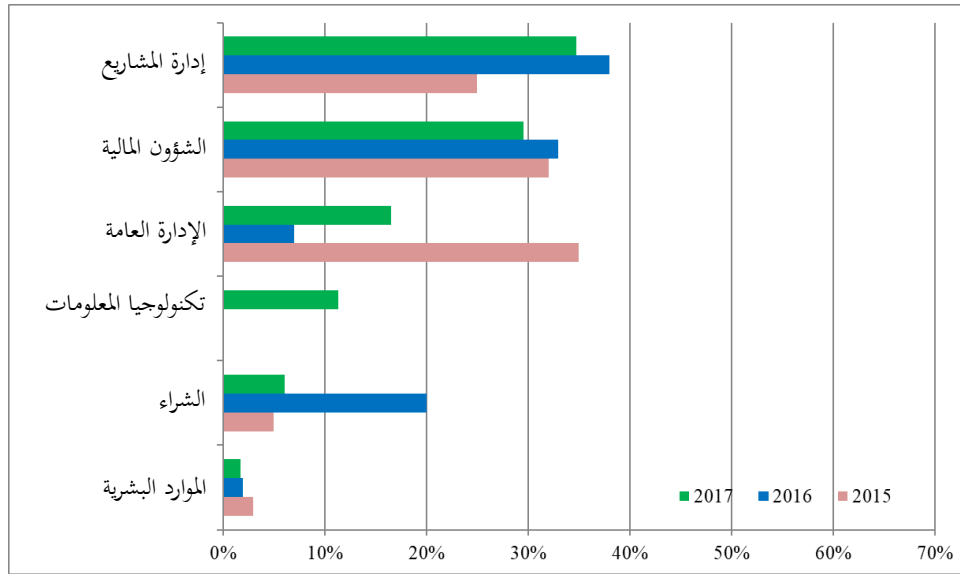
درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عليا	صفر	١٦	٣١	صفر	٢٧	٢٧
متوسطة	٥٧	٤٤	٨٤	١٠٠	٧٣	٧٣
منخفضة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٥٧	٦٠	١١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب المجال الوظيفي

٤٢ - يدل تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي، المبين في الشكل ٤، على أن معظم التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٧ تتصل بإدارة المشاريع (٣٦ في المائة)، والشؤون المالية (٢٩ في المائة) والإدارة العامة (١٧ في المائة). واعتُبرت هذه المجالات "شديدة الخطورة"، وتم توجيه تركيز المراجعة إليها في عام ٢٠١٧. انظر المرفق ٦ للاطلاع على مجالات التحسين الرئيسية.

الشكل ٤

توصيات مراجعة حسابات المشاريع حسب المجال الوظيفي



جيم - التحسينات التي أُجريت لنظام الرقابة الداخلية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٣ - اتخذت الإدارة إجراءات فورية وجديرة بالثناء لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات التي جرى الإبلاغ عنها خلال عام ٢٠١٧. وخلال هذه السنة، عملت إدارة المكتب والفريق معاً على كفاءة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وإدماج هذه النتائج في بيانات الأداء لمختلف إدارات المكتب. وباستخدام بيانات الأداء هذه، تمكنت الإدارة من أن تحل على وجه السرعة ما يعرض لها من المسائل وأن تحدد المخاطر الإضافية، لتضمن بذلك فعالية إطار الرقابة الداخلية في المكتب. وبلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧، نسبة ٩٢ في المائة. وهناك ١٢ توصية إضافية، عمرها أكثر من ١٨ شهراً، لا تزال مفتوحة. وتم النظر في ذلك كجزء من التقييم العام لمراجعة الحسابات الذي يجريه فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الوارد في المرفق ٥.

٤٤ - ونفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطاره للحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال، وهو عبارة عن عملية تبسّط أدوات سياسته الداخلية وتُعزّز مواءمتها مع طرق أداء العمل.

٤٥ - وقام المكتب بتحسين هيكله التنظيمي العالمي. وتم تنظيم حافظة مشاريعه العالمية ضمن خمس مناطق جغرافية تُدير عدة مكاتب قطرية ومكاتب متعددة البلدان. وتنضوي جميع المشاريع العالمية الآن ضمن هيكل واحد، مما يتيح تحسين الرقابة الإدارية والتنسيق وإدماج العمليات القطرية. وتولى فريق الشؤون المالية المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر في المؤسسة.

٤٦ - والمكتب ملتزم بتحقيق الامتياز التنظيمي والمساءلة والشفافية، ويسعى باستمرار إلى تحسين حوكمته وعملياته الداخلية. وحصل المكتب أيضاً على شهادات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس للمعايير ٩٠٠١ و ١٤٠٠١ و ١٨٠٠١ للنظام المرجعي لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل في إطار التزامه بتحقيق الامتياز وتنفيذ أفضل الممارسات. ويوفّر المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع منصّة

متطورة لتطويع الأدوات التشغيلية بما يناسب الطلب، وتقديم التوجيهات للموظفين، وتوفير المعلومات للإدارة من أجل كفاءة السرعة والامتثال.

٤٧ - وأدت لوحات المتابعة المتطورة، التي وُضِعَ الكثير منها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كجزء من برنامجه لتحليل البيانات، إلى تحسين الشفافية الداخلية والرقابة الإدارية وضمان أداء عمليات المكتب بكفاءة وفي امتثال للسياسات. وحددت أيضا الحالات التي يلزم فيها إدخال تحسينات على السياسات أو الأدوات أو الكفاءات، أو على عملية توفير الموارد.

دال - رأي مراجعي الحسابات

٤٨ - الإدارة مسؤولة عن الحفاظ على كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب. وتتمثل مسؤولية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في أن يقيّم تقييما مستقلا مدى كفاية إطار العمل وفعاليتيه.

٤٩ - ويستند رأي مراجعة الحسابات إلى تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها الفريق في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي. ويكمل هذا الرأي مجموعة من البيانات النوعية على النحو المبين في المرفق ٥. وتتعلق تقارير مراجعة الحسابات بما يلي:

- (أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية؛
- (ب) عمليات مراجعة حسابات المواضيع الوظيفية المشتركة؛
- (ج) عمليات مراجعة حسابات المشاريع؛
- (د) برنامج التدقيق المستمر وتحليل البيانات لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛
- (هـ) حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في نهاية السنة التقويمية.

٥٠ - وتغطي أغلبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ أنشطة المكتب المضطلع بها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويرد في الجزأين ألف وباء من هذا القسم من هذا التقرير موجز مقتضب لأعمال مراجعة الحسابات التي يستند إليها هذا الرأي.

٥١ - ويرى الفريق، استنادا إلى نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات المضطلع بها، أن مستوى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب يبعث على الرضا بشكل جزئي (يلزم إدخال تحسينات كبيرة عليها). ويعني ذلك أنها راسخة بوجه عام وتؤدي وظائفها ولكنها تحتاج إلى تحسينات كبيرة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغت نسبة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ٩٢ في المائة (أدنى من نسبة ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٦)، مما يشير إلى أنه يتم عموما اتخاذ إجراءات مناسبة وفي الوقت المناسب، ويجري كلما اقتضى الأمر إدخال تحسينات على مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وللإطلاع على الأساس المنطقي لرأي مراجعي الحسابات، انظر المرفق ٥ لهذا التقرير.

سادسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٢ - وفقا لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإن مدير الفريق مسؤولٌ أمام المجلس التنفيذي عن الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ إطار المساءلة.

٥٣ - وتشمل ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب، التي تعد ركائز داخلية بالنسبة للمكتب: فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومسؤول الأخلاقيات، ومكتب المستشار القانوني العام، وفريق التعيينات والاختيارات، ومجلس التعيينات والاختيارات، ولجنة العقود والممتلكات بالمقر، ونظام السجل المتكامل لقياس الإنتاج، وتنفيذ التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية للمكتب.

٥٤ - وتشمل ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب، التي تعد ركائز خارجية بالنسبة له: المجلس التنفيذي، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

سابعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥٥ - يمثل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لقراري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، وللإجراءات التي أُقرت فيهما فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وما برحت تجربة الفريق في الكشف العلني عن تقارير مراجعة الحسابات تتسم بالإيجابية، وهي تفضي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة واتخاذ الإجراءات في حينها وضمان الجودة.

٥٦ - وبناء على ذلك، نشر الفريق على الموقع الشبكي العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الموجزات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتقارير الكاملة للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، نُشرت على الموقع الشبكي العام للمكتب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ جميع تقارير مراجعة الحسابات الفنية والمواضعية، وقائمة بجميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة منذ عام ٢٠٠٨، فيما عدا التقارير التي حُجبت بصفة استثنائية لأسباب تتعلق بالسرية.

ثامنا - الخدمات الاستشارية

٥٧ - بناء على طلب الإدارة، يقدم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خدمات استشارية داخلية تغطي مجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بالضوابط والسياسات والتوجيهات التنظيمية الداخلية، وطرق أداء العمل، واتفاقات المشاريع المقترحة، وغير ذلك من الشواغل المحددة. ووفقا لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يتصرّف الفريق بصفة استشارية فقط ولا يشارك في تنفيذ أي إجراء من الإجراءات.

٥٨ - وقام الفريق بوضع تقنيات للتدقيق المستمر للحسابات وتحليل البيانات، وتقديم التقارير الدورية إلى الإدارة. وعلاوة على ذلك، أسدى الفريق المشورة إلى الإدارة بشأن إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال وتحسين نظام تخطيط موارد المؤسسة الذي استُحدث في عام ٢٠١٦ واختبارات الرصد المتواصل التي ينبغي إدراجها في بنية ذلك النظام. وقام الفريق بتقييم مدى ضعف التطبيقات والبنية

الأساسية المهمة للمكتب، إلى جانب أمن الفضاء الإلكتروني لنظم مشتريات المكتب، من خلال إجراء استعراض شامل لهذه المهام. وقدم الفريق المشورة أيضا بشأن عمليات تنقية قواعد بيانات الموردين. وواصل الفريق تنفيذ التقييمات الداخلية لمدة الامتثال، التي يلزم إجراؤها للحفاظ على شهادات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس للمعايير ٩٠٠١ و ١٤٠٠١ و ١٨٠٠١ للنظام المرجعي لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل، التي يجوزها المكتب.

تاسعا - التحقيقات

٥٩ - إن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد المسؤول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن إجراء التحقيقات في الادعاءات بوقوع غش أو فساد أو إساءة استغلال للسلطة أو تحرش في أماكن العمل أو استغلال جنسي أو انتقام أو غير ذلك من أفعال سوء السلوك.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٧، عالج الفريق عددًا كبيرًا من التحقيقات وأغلق قضايا أكثر بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٦. ومع ذلك أنجز الفريق هذه القضايا بسرعة أكبر مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وكان متوسط الوقت المستغرق في عام ٢٠١٧ لإقفال القضايا أقل بنسبة ٢٧ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٦ (٤,٨ أشهر مقارنة بـ ٦,٦ أشهر). وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغ عدد القضايا التي كانت مفتوحة أكثر من ستة أشهر ٣ قضايا فقط مقارنة بست قضايا في نهاية عام ٢٠١٦.

٦١ - وبالإضافة إلى تركيز الفريق على الحالات التي تنطوي على الغش والمخالفات المالية، استرد المكتب مبلغ ١٤٩ ١٣٦ دولارا من الأموال المختلصة بناء على التحقيقات التي أنجزها الفريق في عام ٢٠١٧. وأحال الفريق أيضا ٣٤ موظفا و ٢٥ بائعا لاتخاذ إجراءات تأديبية أو عقابية بشأنهم.

ألف - حجم الشكاوى المتلقاة

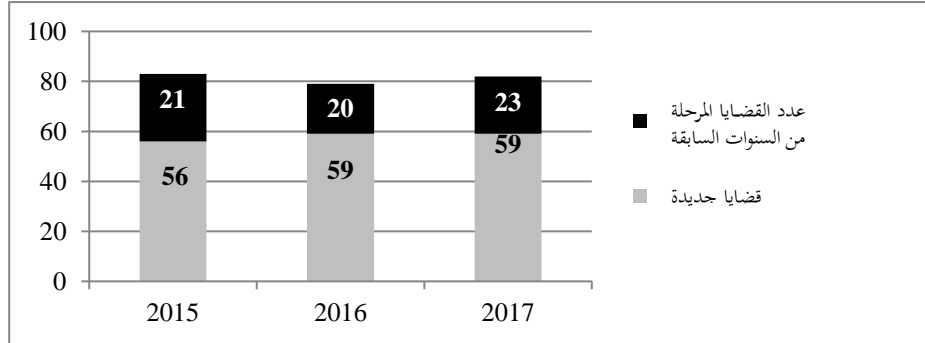
٦٢ - في عام ٢٠١٧، تلقى الفريق ١١١ شكوى، بزيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦ (١٠٤ شكوى) وفتح الفريق ٥٩ قضية استنادا إلى تلك الشكاوى، وهو نفس العدد المسجل في عام ٢٠١٦. أما الشكاوى المتبقية (٥٢) فقد تبين أنها تقع خارج نطاق ولاية الفريق، أو قد يكون من الأنسب أن تتناولها وحدة أخرى.

القضايا المفتوحة

٦٣ - بالإضافة إلى القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٧، وعددها ٥٩ قضية، هناك ٢٣ قضية أخرى مُرحّلة من سنوات سابقة إلى عام ٢٠١٧ (الشكل ٥).

الشكل ٥

عدد القضايا المفتوحة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

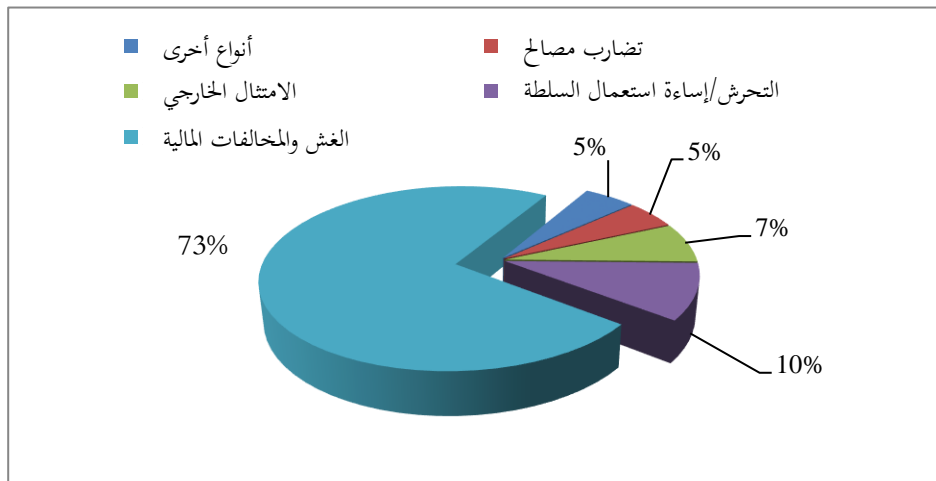


٦٤ - من أصل ٥٩ قضية فتحت في عام ٢٠١٧، أحالت الإدارة أو الموظفون ٤٧ في المائة منها؛ بينما ورد ما نسبته ٣٤ في المائة من القضايا بوسائل أخرى (من كيانات خارجية، مثل مقدمي خدمة التأمين الصحي)؛ وورد ما نسبته ١٤ في المائة من القضايا عن طريق الخطوط الساخنة للمكتب المخصصة للإبلاغ عن حالات الغش أو التحرش، فيما نشأت النسبة المتبقية البالغة ٥ في المائة من القضايا عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها الفريق.

٦٥ - وتضمنت أغلبية القضايا التي فتحت في عام ٢٠١٧ (٤٣ قضية، أو ما يعادل نسبة ٧٣ في المائة) ادعاءات بوقوع نوع من أنواع الغشّ أو المخالفات المالية (الغشّ في مجال الشراء، أو الغشّ بشأن الاستحقاقات، أو السرقة، أو الاختلاس، أو إساءة استغلال موارد المكتب). وتضمنت القضايا المتبقية أنواعاً أخرى من سوء السلوك: حالات التحرش و/أو إساءة استغلال السلطة (ست قضايا)؛ والامتنال الخارجي (حالات الغش المتصلة بالتأمين الصحي وانتهاك القوانين المحلية) (أربع قضايا)؛ وتضارب المصالح (ثلاث قضايا)؛ وأنواع أخرى، مثل إساءة استعمال أصول المكتب (ثلاث قضايا).

الشكل ٦

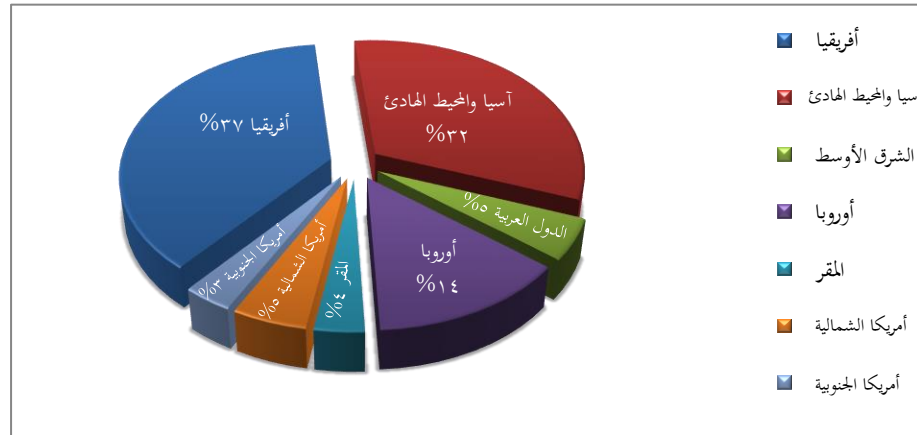
أنواع القضايا التي فتحت في عام ٢٠١٧



٦٦ - كانت أفريقيا هي المنطقة التي فتحت منها الفريق معظم القضايا في عام ٢٠١٧ (٢٢ قضية، أو ما يعادل نسبة ٣٧ في المائة)، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (١٨ قضية، أو ما يعادل نسبة ٣٢ في المائة)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (ثمان قضايا، أو ما يعادل نسبة ١٤ في المائة). وقام الفريق أيضا بفتح ثلاث قضايا في الدول العربية، وثلاث قضايا في أمريكا الشمالية، وقضيتين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقضيتين في المقر.

الشكل ٧

التوزيع الجغرافي للقضايا المفتوحة في عام ٢٠١٧



باء - نتيجة التحقيقات

٦٧ - يُجري فريق المراجعة الداخلية للتحقيقات، عند تلقي شكوى ما، استعراضاً أولياً لتحديد ما إذا كانت الادعاءات تندرج ضمن ولايته وتقع في نطاق اختصاصه. فإذا كانت كذلك، يُجري الفريق إما تقييماً تمهيدياً وإما تحقيقاً، ويتوقف هذا على عدة عوامل، منها على سبيل المثال مدى كفاية الأدلة أو خطورة الادعاءات.

٦٨ - وإذا كانت الادعاءات الموجهة ضد أحد موظفي المكتب مدعومة بالأدلة، يحيل الفريق القضية إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية وفقاً للتوجيه التنظيمي ٣٦^(٦). وإذا كانت القضية تتعلق بأحد البائعين الذين يتعاملون مع المكتب، يُحال الأمر إلى لجنة استعراض المُوردين عملاً بالتعليمية التنظيمية PG/2017/02. ويُحال قضايا الانتقام إلى مسؤول الأخلاقيات، طبقاً للتعليمية التنظيمية Ethics/2018/01.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٧، أغلق الفريق ٦٧ قضية، بزيادة ٢٠ في المائة عن عام ٢٠١٦ عندما أغلق ٥٦ قضية. ويبين الجدول ٧ عدد القضايا التي فُتحت وعدد القضايا التي أُغلقت في عام ٢٠١٧.

(٦) في عام ٢٠١٨، سيسعى المكتب عن التوجيه التنظيمي ٣٦ بالتعليمية التنفيذية IAIG/2018/01 بشأن التحقيقات والتدابير المتعلقة بالادعاءات ضد موظفي المكتب.

الجدول ٧

عبء القضايا الخاضعة للتحقيق في عام ٢٠١٧

عدد القضايا	النسبة المئوية	
		عبء القضايا في عام ٢٠١٧
٢٣	٢٨	• القضايا المرحلة من السنوات السابقة
٥٩	٧٢	• القضايا الواردة في عام ٢٠١٧
٨٢	١٠٠	المجموع
٦٧	٨٢	القضايا التي أُغلقت في عام ٢٠١٧
١٥	١٨	القضايا المرحلة إلى عام ٢٠١٨

٧٠ - وفي عام ٢٠١٧، أجرى الفريق تحقيقات في القضايا المعروضة عليه وأجزمها بسرعة أكبر، ويُعزى ذلك جزئياً إلى استمرار التركيز على فرز القضايا الذي أتاح للفريق التركيز على أشد القضايا خطورة. وكان متوسط الوقت الذي استغرقه الفريق في عام ٢٠١٧ لإكمال قضية ما هو ٤,٨ أشهر مقارنة مع ٦,٦ أشهر في عام ٢٠١٦. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لم يكن لدى الفريق سوى ثلاث قضايا مفتوحة لأكثر من ستة أشهر، ولم يكن لديه أية قضية مرّ عليها أكثر من ١٢ شهراً. وفي المقابل، كان لدى الفريق، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ست قضايا مفتوحة لأكثر من ستة أشهر.

٧١ - وهناك أربع وثلاثون قضية من القضايا الـ ٦٧ التي أغلقها الفريق في عام ٢٠١٧ (٥١ في المائة) كانت مدعومة بالأدلة. وخلص الفريق، في ٣١ قضية (٤٦ في المائة)، إلى أن الادعاءات لا تدعمها أدلة كافية. وتبين أن الادعاءات الواردة في الحالتين المتبقيتين خارجة عن ولاية المكتب. ومن ثم أحال الفريق قضية واحدة إلى سلطات وطنية، والقضية الأخرى إلى مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

القضايا المدعومة بأدلة

٧٢ - شملت القضايا الـ ٣٤ المدعومة بأدلة (راجع الملحق ٤) ٣٤ موظفاً و ٢٥ مورداً. وأحال الفريق الموظفين إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية بشأنهم، والموردين إلى لجنة جزاءات الموردين. وكانت معظم القضايا التي عُثر فيها على سوء السلوك تنطوي على غش أو على مخالفات مالية (٢٩ قضية).

الجدول ٨

نتائج القضايا الخاضعة للتحقيق في عام ٢٠١٧

النتيجة	العدد	
		ألف - القضايا غير المدعومة بأدلة
	٢١	• بعد الاستعراض الأولي أو التقييم التمهيدي
	١٠	• بعد التحقيق
	٣١	المجموع الفرعي
	٢	باء - القضايا الواقعة خارج نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	٣٤	جيم - القضايا المدعومة بأدلة
	٦٧	المجموع

الخسائر المالية واستعادتها

٧٣ - وصل مجموع الخسائر المالية المدعومة بأدلة في القضايا الخاضعة للتحقيق التي أجراها الفريق في عام ٢٠١٧ إلى ٢٩٧ ٢١٨ دولاراً منها ٢٦٨ ٥٠٧ دولارات بسبب الغش و ٢٨ ٧١١ دولاراً بسبب إساءة استخدام الأصول^(٧). وهذا المبلغ أقل من ٠,١ في المائة من مجموع الموارد السنوية للمكتب. وأحال الفريق هذه الخسائر إلى الإدارة لاستعادة الأموال، واستردت الإدارة ١٤٩ ١٣٦ دولاراً.

الرسائل الإدارية

٧٤ - في عام ٢٠١٧، أصدر الفريق ١٨ رسالة إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية من أجل معالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية، وفقاً لما حدده المحققون. وهذه زيادة عن عام ٢٠١٦ عندما أصدر الفريق ١٠ رسائل. وشملت الرسائل طائفة واسعة من المواضيع، مثل تعزيز الضوابط في عملية تسجيل الموردين لمنع الاحتيال من خلال سرقة الهوية. ويستخدم الفريق أداة تتبع توصيات مراجعة الحسابات لضمان معالجة جميع التوصيات الواردة في هذه الرسائل بشكل مناسب في الوقت المناسب.

الإجراءات المتخذة في قضايا إساءة السلوك (٢٠١٧)

٧٥ - استناداً إلى ١٩ قضية مدعومة بالأدلة تشمل ٣٤ موظفاً أحالهم الفريق إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية في عام ٢٠١٧:

(أ) اتخذت إجراءات تأديبية ضد خمسة أفراد. وخفضت رتبة اثنين وأتمت عقود ثلاثة أفراد؛

(ب) أنهى أحد عشر فرداً عملهم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل اكتمال التحقيق، وأربعة آخرون بعد أن أحالهم الفريق إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية. ووضعت رسائل في ملفاتهم تشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك لو ظلوا يعملون مع المكتب؛

(ج) في نهاية عام ٢٠١٧، كانت القضايا المتعلقة بـ ١٤ فرداً لا تزال قيد البت.

٧٦ - ووجد الفريق، في قضيتين، أن هناك سوء سلوك يمس موظفين غادروا المكتب، وبدأوا العمل لمنظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى وضع رسالة في ملفهم، أحال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقارير التحقيق إلى المنظمة الأخرى لاتخاذ الإجراء المناسب.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القضايا السابقة)

٧٧ - عالج المكتب أيضاً الإجراءات المقررة ضد ١٢ فرداً نشأت قضاياهم قبل عام ٢٠١٧. وأتمت عقود شخصين وخفضت رتبة شخص واحد. وغادر الأفراد التسعة الباقيون المكتب. ومن ثم، وضع المكتب رسائل في ملفاتهم تشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك لو ظلوا يعملون مع المكتب.

(٧) في القضيتين المتعلقتين بإساءة استخدام الأصول، لم يكن هناك دليل مقنع واضح على سوء السلوك المتعمد. وبالتالي لا ترد هذه الحالات في المرفق ٤ من هذا التقرير. ومع ذلك، أحال الفريق هذه الحالات إلى الإدارة لاسترداد الخسائر المالية البالغة ٢٨ ٧١١ دولاراً.

الجزءات المفروضة على الموردين

٧٨ - أحال الفريق ١٥ قضية تشمل ٢٥ موردا و ١٣ مسؤولا إلى لجنة استعراض الموردين في عام ٢٠١٧. واتخذت لجنة استعراض الموردين إجراءات في سبع قضايا من القضايا الـ ١٥. ونتيجة لذلك، استبعد المكتب اثنين من الموردين لمدة ثلاث سنوات، وثلاثة موردين ومسؤول واحد لمدة خمس سنوات، وأربعة موردين لمدة سبع سنوات واستبعد أحد الموردين بشكل دائم. ووجهت اللجنة أيضا اللوم إلى ثلاثة من الموردين الآخرين^(٨). وما زالت القضايا السبع الأخرى قيد استعراض اللجنة في نهاية عام ٢٠١٧.

٧٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت لجنة استعراض الموردين إجراءات في ثماني قضايا تعود إلى ما قبل عام ٢٠١٧. وفي هذه الحالات، استبعد المكتب تسعة موردين لمدة ثلاث سنوات، وتسعة موردين وثمانية مسؤولين لمدة خمس سنوات، وخمسة موردين وخمسة مسؤولين لمدة ست سنوات، وأربعة موردين ومسؤولا واحدا لمدة سبع سنوات.

٨٠ - وحتى تاريخه، كان المكتب قد وقّع جزاءات على ١٠٢ من الموردين ومسؤولي الشركات بناء على النتائج التي خلص إليها الفريق. ويتوافر للجمهور مزيد من التفاصيل بهذا الشأن، بما في ذلك جميع المدخلات التي أدرجها المكتب في قائمة الأمم المتحدة لعدم الجدارة، وذلك على الموقع الشبكي للمكتب.

٨١ - ويدقق برنامج الفريق للتدقيق المستمر للحسابات وتحليل البيانات في معاملات الموردين والموظفين الخاضعين للجزاءات، وذلك كآلية وقائية.

جيم - تعزيز قدرات التحقيق

٨٢ - في عام ٢٠١٧، كان لدى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أربعة موظفين فنيين متفرغين يعاونهم مساعد لشؤون التحقيق. وقام الفريق أيضا باستقدام شخص إضافي للمساعدة في مهام ضمان الجودة القانونية لتقارير التحقيقات. وواصل الفريق الاعتماد على الاستشاريين لتقلص الدعم الإضافي.

٨٣ - واستعان الفريق بخدمات شركة يربطه معها اتفاق طويل الأمد لأداء خدماته الحاسوبية المتصلة بالأدلة القضائية. وقام الفريق أيضا بتقييم أدوات الاكتشاف الإلكتروني المتاحة له لكي يجري داخليا جزءا من تحليل الأدلة القضائية اللازمة لتحقيقاته. وفي هذا الصدد، فإن الفريق يعمل حاليا على شراء أداة لزيادة كفاءة المحققين في استعراضهم للبيانات.

٨٤ - ويواصل الفريق تركيز موارده المحدودة على القضايا الخطيرة، ويحيل المسائل الأقل خطورة إلى المكاتب المختصة بها. فعلى سبيل المثال، استمر الفريق في العمل بشكل وثيق مع كبار المديرين الذين بإمكانهم إجراء استعراضات أولية للادعاءات نيابة عنه. وعمل الفريق أيضا مع الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير بشأن حالات التحرش وإساءة استغلال السلطة. وفي هذا الصدد، أنشأ الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير في عام ٢٠١٧ شبكة من الأقران لإجراء تقييمات أولية بشأن هذه الادعاءات. وتتألف هذه الشبكة من موظفين تلقوا تدريباً مخصصاً على هذا الموضوع. ويتمثل دورهم في إسداء المشورة

(٨) وهذا اللوم لا يؤثر على جدارتهم فيما يتعلق بالتعامل مع المكتب أو الأمم المتحدة، ولكنه سوف يُعتبر عاملا مشدداً في أي تعاملات مقبلة. التعليمية التنظيمية للمكتب PG.2017.02 بشأن الجزاءات المفروضة على الموردين، البند ٦-١-١.

إلى المدير المعني بالموارد البشرية والتغيير بشأن الإجراءات المناسبة، وحيثما أمكن، تقديم الوساطة إلى الأطراف المعنية من أجل نزع فتيل أي نزاع.

دال - منع الغشّ

التدريب

٨٥ - يقر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بما تنطوي عليه البيئات التي يعمل فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خطورة شديدة، وهو ملتزم بتعزيز التدابير الوقائية، ولا سيما فيما يخص الغشّ. وفي عام ٢٠١٣، قدم المكتب حلقة عمل لموظفيه بشأن 'معايير السلوك'. وتمثلت أهدافها في العمل بشكل استباقي على زيادة وعي موظفي المكتب بأهمية التصرف وفق أعلى المعايير الأخلاقية، ومواءمة عمل المكتب مع رؤيته ورسالته وقيمه، فضلا عن تدريب الموظفين على تحديد المسائل المحتملة ومعرفة كيفية الإبلاغ عنها. وينظم الفريق أيضا جلوسا عن الأخلاقيات والنزاهة في مجال إدارة المشاريع في كل دورة من الدورات التدريبية التأسيسية عن إدارة المشاريع، التي تُعقد بصفة ربع سنوية. وفي عام ٢٠١٧، قام الفريق بتدريب ١٠١ موظف في حلقات العمل هذه.

٨٦ - وعمل الفريق أيضا مع فريق المشتريات لتطوير التدريب على الأخلاقيات ومنع الغش في المشتريات. ويتمثل الهدف من هذه الدورة التدريبية الإلكترونية في زيادة الوعي بمخاطر الغش في مجال المشتريات وإعطاء الموظفين الأدوات اللازمة لتحديد علامات الإنذار. وستتاح لجميع الموظفين اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وهي إلزامية لجميع الموظفين ذوي الأدوار الرئيسية في مجال المشتريات.

٨٧ - وخلال عام ٢٠١٧، قدّم الفريق أيضا المساعدة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في بانكوك في التحقق من جميع الموظفين المنتهية خدمتهم أثناء إجراءات خروجهم، بما يضمن عدم وجود أي مسائل معلقة تتعلق بهم.

الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالنزاهة والأخلاقيات ومكافحة الغشّ

٨٨ - يلتزم المكتب بردع حالات الغشّ وغيره من أشكال سوء السلوك وكشفها ومنعها في سياق أداء رسالته وتسيير عملياته. ومن ثم، فقد أصدر الفريق، بالتعاون مع مكتب الأخلاقيات، دراسته الاستقصائية السرية السنوية السادسة المتعلقة بالنزاهة والأخلاقيات ومكافحة الغشّ. وأجرى الدراسة الاستقصائية استشاري خارجي بالنيابة عن الفريق. وصدرت هذه الدراسة بثلاث لغات: الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. واعتبرها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمثابة ممارسة جيدة، وأشار إلى أن المكتب هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة التي تجري هذا النوع من الدراسات السنوية.

٨٩ - وفي عام ٢٠١٧، شارك في الدراسة الاستقصائية ٦١ في المائة من الموظفين الذين يشرف عليهم المكتب، وهي نسبة أعلى من مثيلتها في السنة السابقة التي بلغت نسبة الردود فيها ٤١ في المائة. وقدمت الدراسة الاستقصائية معلومات قيمة عن المجالات الأكثر عرضة للغش، وشواغل العاملين، وفعالية برامج الردع وآلياته في معالجة القضايا. وسوف تُدمج نتائج هذه الدراسة في عملية التخطيط لأنشطة المقبلة، من قبيل التدريب وغيره من التدابير الوقائية.

عاشرا - موجز المتابعة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ والسنوات السابقة

٩٠ - وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، شملت خطة العمل السنوية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أنشطة للمتابعة والرصد استهدفت التأكد من أن الإجراءات الإدارية نُفذت تنفيذا فعالا. وما فتى الفريق يقوم أيضا بمتابعة التوصيات المنبثقة عن التحقيقات.

٩١ - ويبيّن الجدول ٩ حالة النتائج فيما يتعلق بجميع توصيات مراجعي الحسابات الصادرة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧. وفيما يخص توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥ أو قبله، بلغت نسبة التنفيذ ٩٩,٧ في المائة. وبلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ نسبة ٩٢ في المائة، وهو ما يظهر، رغم انخفاضه بشكل طفيف عن معدل عام ٢٠١٦ البالغ ٩٣ في المائة، أن هناك استجابة عالية من جانب الإدارة. وهذا صحيح بشكل خاص في ضوء الزيادة في عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٦ (٢٦٧ توصية) وفي عام ٢٠١٧ (٢٩٩ توصية)، بالمقارنة مع ١٥٠ توصية أو نحو ذلك صدرت في ٢٠١٥ والسنوات السابقة.

باء - التوصيات التي ظلت بلا حل لمدة ١٨ شهراً أو أكثر

٩٢ - نتيجة للجهود المستمرة التي بذلتها الإدارة، بلغ عدد توصيات مراجعة الحسابات الصادرة من مدة تزيد على ١٨ شهراً قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ أو قبله) وما زالت دون حسم، ١٢ توصية (٣ في المائة) من مجموع التوصيات غير المنفذة البالغ مجموعها ٣٥٧ توصية. وهذا بالمقارنة مع العدد المسجل في نهاية عام ٢٠١٦، عندما كانت هناك توصيتان (٠,٦ في المائة) من ٣٠٨ توصية غير منفذة. وأُقفلت الآن جميع التوصيات التي أفاد التقرير السنوي للعام الماضي بأنها ظلت بدون تنفيذ لأكثر من ١٨ شهراً. وترد تفاصيل ذلك في المرفق ١.

الجدول ٩

حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المجموع للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٨		٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥-٢٠٠٨		عدد توصيات مراجعي الحسابات
المجموع	المجموع	المشاريع	والتحقيقات	المجموع	المشاريع	والتحقيقات	المجموع	
٤ ١٧١	٢٤	١٢	١٢	٢١٢	٥٣	١٥٩	٣ ٩٣٥	نُفذت/أُقفلت
%٩٢	%٨	%١٠	%٦	%٧٩	%٨٨	%٧٧	٩٩,٧٢	كنسبة مئوية
٣٥٧	٢٩١	١٠٣	١٨٨	٥٥	٧	٤٨	١١	قيد التنفيذ
%٨	%٩٢	%٩٠	%٩٤	%٢١	%١٢	%٢٣	%٠,٢٨	كنسبة مئوية
٤ ٥٢٨	٣١٥	١١٥	٢٠٠	٢٦٧	٦٠	٢٠٧	٣ ٩٤٦	المجموع

حادي عشر - المسائل التشغيلية

ألف - الموارد

٩٣ - خلال عام ٢٠١٧، تألف قسم المراجعة الداخلية للحسابات من مدير قسم مراجعة الحسابات (ف-٥) ومراجعين داخليين اثنين للحسابات (ف-٤ و ف-٣) وثلاثة أخصائيين في مراجعة الحسابات (I-ICA 2)^(٩) وموظف معاون لتحليل البيانات (L-ICA 6)^(١٠) (وموظف مساعد لمراجعة الحسابات (L-ICA 4). ويقدم مدير الفريق (مد-١) التوجيه العام والدعم إلى القسم. ويسرُّ الفريق أن يؤكد تعيين موظف معاون لتحليل البيانات (L-ICA 5) في أيار/مايو ٢٠١٧.

٩٤ - ويتألف قسم التحقيقات من مدير واحد (ف-٥)، ومحقق واحد (ف-٣)، وثلاثة أخصائيين في مجال التحقيقات (اثنان من فئة I-HCA 2 وواحد من فئة I-ICA 1) ومساعد لشؤون التحقيقات (L-ICA 5).

٩٥ - وتبلغ الميزانية الكلية للفريق في عام ٢٠١٨ ما قدره ٣,٠٣٦ ملايين دولار (في مقابل ٢,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٧)، منها مبلغ ١,٨٣٧ مليون دولار (في مقابل ١,٥٦٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧) مخصص لأنشطة مراجعة الحسابات ومبلغ ١,١٩٩ مليون دولار (١,٣٣٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧) مخصص لأنشطة التحقيق. وتتعلق الزيادة في مجموع الميزانية بإضافة وظيفة مراجع حسابات في كوبنهاغن (IICA 3).

٩٦ - وفي عام ٢٠١٦، وجدت وحدة التفتيش المشتركة أن الفريق سجل أدنى تكلفة لإنجاز مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة^(١١). ومنذ ذلك الحين، ضاعف الفريق نواتج عملياته لمراجعة الحسابات وعدد الموظفين، مع الحفاظ على التكاليف الكلية ثابتة. ويواصل الفريق إيلاء أولوية رئيسية لتقديم تأكيدات أفضل بتكلفة أقل تمشيا مع هدف المكتب المتعلق بتحقيق الكفاءة التشغيلية.

٩٧ - ويتم إكمال الهيكل الداخلي للفريق عن طريق الاستعانة بشركات مهنية خارجية وأفراد استشاريين. وواصل الفريق الاحتفاظ بمحررٍ غير متفرغٍ لضمان جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

باء - التعامل مع الهيئات المهنية والجماعات الأخرى

٩٨ - واصل الفريق تعامله مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلي دوائر التحقيقات الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، فنسق أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بين هذه المؤسسات، سواء في الاجتماعات ربع السنوية الافتراضية عبر الإنترنت أو في الاجتماع السنوي المباشر.

٩٩ - ومثلما كان الحال في السنوات السابقة، نسق الفريق خطة عمله مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وجرى باستمرار تبادل التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات ونتائج مراجعة الحسابات والتقارير النهائية لمراجعة الحسابات، إلى جانب ردود الإدارة، مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

(٩) I-ICA: اتفاق تعاقد فردي دولي.

(١٠) ICA: اتفاق تعاقد دولي محلي.

(١١) انظر التقرير الكامل لوحدة التفتيش المشتركة في هذا الصدد.

- ١٠٠ - وواصل الفريق في عام ٢٠١٧ العمل بشكل وثيق مع وحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز الرقابة الداخلية في المكتب. وشارك الفريق أيضا في مجموعة التواصل لرؤساء المراجعة الداخلية لحسابات المنظمات الدولية في أوروبا في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفي المؤتمر السنوي للمحققين الدوليين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ١٠١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصبح فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أول مؤسسة تابعة للأمم المتحدة توفّع مذكرة تفاهم مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية. ووقع الفريق اتفاقات تعاون مع ١٢ شريكاً هاماً لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتساعد مذكرات التفاهم هذه على تعزيز ثقة العملاء في المكتب. كما أنها بمثابة أداة قوية لبناء الضمانات للزملاء الميدانيين الذين يتفاوضون بشأن أموال العملاء.
- ١٠٢ - وواصل الفريق عضويته في الشراكة بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والحكومات مع رابطة الأخصائيين المعتمدين لفحص حالات الغش. ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو أول مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة تتمتع بهذه العضوية التي ستساعد في النهوض بمستوى الممارسة لديه وستعزز الاعتراف بمكانته بين غيره من مؤسسات الأمم المتحدة.
- ١٠٣ - وفي عام ٢٠١٧، واصل الفريق علاقته الرسمية مع معهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي يتقيد الفريق بإطار الممارسات المهنية الدولية الذي وضعه، والذي ينتمي إليه جميع مراجعي الحسابات في الفريق. وقد أوفى مراجعو الحسابات أيضا بما عليهم من التزامات التعليم المهني المستمر، وحافظ كل منهم على ما يخصه من التسميات والعضويات المهنية في مجالي مراجعة الحسابات والمحاسبة.
- ١٠٤ - وفي عام ٢٠١٨، سيضطلع الفريق باستعراض نظام إدارة مكافحة الرشوة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار المعيار ٣٧٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وإذا ما حقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نجاحا، فسيكون أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تحقق هذا المعيار.

جيم - تعزيز مهمة مراجعة الحسابات

- ١٠٥ - يعمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على التحسين المستمر لممارساته المهنية وسياساته وإجراءاته الداخلية لكي يظل ملائما ومعاصرا للواقع. وقام الفريق أيضا بتوسيع استخدام أدواته الإلكترونية على الإنترنت لتخطيط الأعمال وتخصيص الموارد (نظام Wrike™) مما أدى إلى تحسن كبير في الإنتاجية وتدفق المعلومات.
- ١٠٦ - وطيلة عام ٢٠١٧، اتخذ الفريق مبادرات جديدة ومتواصلة للتحسين، مثل استخدام تقنيات تحليل البيانات، والتدقيق لمكافحة الغش، ودعم مبادرة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال.

دال - تقنيات تحليل البيانات والمراجعة المتواصلة للحسابات

- ١٠٧ - في أواخر عام ٢٠١٦، بدأ الفريق استخدام تقنيات تحليل البيانات في رصد المخاطر والمسائل بشكل استباقي، ولمنع وكشف المعاملات الاحتمالية والمريبة الممكن حصولها. وتستجيب هذه المبادرة لطلبات موجهة من المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأن يعزز الفريق جهوده الاستباقية في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات.

١٠٨ - وأعد الفريق لوحة متابعة وتقارير الاستثناء في نظام تخطيط موارد المؤسسة في المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتمكين المراجعة المستمرة للحسابات، وإبلاغ الإدارة بالانحرافات بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية. وفي عام ٢٠١٧، أصدر الفريق ثلاثة تقارير فصلية عن نتائج خلص إليها من خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات.

١٠٩ - وتُظهر لوحات المتابعة نتائج مجموعة من الخوارزميات التي وضعها الفريق لتحديد مسائل من قبيل المدفوعات المتكررة والبائعين الخاضعين للجزاءات، والإفراط في الإنفاق على المشاريع، والتحليل باستخدام برمجيات قاعدة بينفورد. وثمة اختبار آخر يقارن البيانات المتعلقة بمعاملات البائعين بقاعدة بيانات نظام أكويتي.

١١٠ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٧، عين الفريق شخصاً متفرغاً لتحليل البيانات هو المسؤول عن إجراء تدقيق مستمر للحسابات وعن كشف الغش ومنعه.

١١١ - وعلى الرغم من عدم تحديد أي احتيال، إلا أن الشخص المكلف بتحليل البيانات وجد أن عملية إدارة الموردين عرضة لمخاطر جسيمة وقصور في الضوابط. وأحيلت هذه المسائل إلى الإدارة لاتخاذ إجراء. وحدد الفريق عملية تنقية قاعدة بيانات الموردين في المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع كأولوية رئيسية، وأجرى استعراضاً للتنقية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وأحرز تقدم جيد في عملية التنقية وتم تخفيض قاعدة بيانات الموردين النشطين من أكثر من ٦١ ٠٠٠ مورد نشط إلى أقل من ٤٥ ٠٠٠. وفي ما يلي بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها:

(أ) تكرار البائعين: يتضمن ٢ ٨٨٤ موجزاً للبيانات بريدا إلكترونيا مكررا، ويضم ٧٨١ موجزاً للبيانات أرقام هواتف مكررة، ويتضمن ٤٧٤ موجزاً للبيانات عناوين مكررة للشوارع.

(ب) تفاصيل مصرفية غير قياسية: تم العثور على ٢ ١٠٥ حسابات مصرفية غير صحيحة (على سبيل المثال، قيود فارغة، أو أصفار، أو عدم وجود رمز سويتف المصرفي الدولي لتحديد المصارف في أرجاء العالم، أو عدم وجود رمز مقاصة، أو عدم وجود الرقم الدولي للحساب المصرفي)، وهي لا تزال تقتضي مزيداً من المراجعة قبل اتخاذ إجراء.

(ج) تفاصيل اتصال غير قياسية بالموردين: تم العثور على ٨ ٩١٤ ملفاً للموردين لا تضم عنوان الشارع، و ٨ ٨٦٢ ملفاً للموردين لا تضم عناوين البريد الإلكتروني (هذا حقل إلزامي لجميع موافقات البائعين)، و ٤ ٢٠٦ ملفات للموردين لا تضم أرقام هواتف مرتبطة بالمورد، و ١٠٣ موردين لديهم عناوين مكررة (نفس البائع، ونفس نوع العنوان، والعنوان).

(د) أسماء الموظفين وجنسياتهم مماثلة لأنماط بائعين آخرين: تم العثور على ٦٦ موظفاً تتطابق أسماءهم وجنسياتهم مع بائع آخر.

(هـ) حيث أنه لم يتم بعد إدماج بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات مع المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فقد وجد المكتب أنه دخل في تعاملات مع ثلاثة من البائعين الخاضعين للجزاءات بمبلغ ٣١١ ١٨٨ دولاراً في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، تم تحديد ست مدفوعات مكررة قيمتها ٣٠ ١٤٤ دولاراً، وأحيلت إلى الإدارة لاستردادها.

(و) لم يتم إقفال ٦٤ مشروعًا ماليًا في غضون ١٨ شهرًا من إغلاقها تشغيليًا. ويتراوح التأخير في الإقفال المالي للمشاريع من شهر إلى ٦٩ شهرًا بعد الإغلاق التشغيلي.

١١٢ - وفي عام ٢٠١٨، سيخضع الفريق لتقييم خارجي لمبادراته الخاصة بتحليل البيانات. والهدف من ذلك هو تمكين الفريق من أن يكون سباقًا في كشف الاحتيال ومنعه، وإجراء عمليات مراجعة للحسابات أسرع وأرخص وأفضل بطريقة مبتكرة.

هاء - مواضيع الغش

١١٣ - حدد الفريق، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ضرورة إجراء استعراض لكيفية التعامل مع الغش في إطار مهامه المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. ورد ذلك أيضًا ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، شملت عمليات المراجعة التي قام بها الفريق التركيز على مخاطر الغش في كلِّ عملية من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها. وفي عام ٢٠١٧، تم إعداد برامج محددة لمراجعة الحسابات تتصدى تحديدًا للغش وتنطوي على إجراءات لمراجعة الحسابات تستهدف كشف الغش، وغطت مجالات التركيز التالية: إدارة المشاريع، وإدارة المشتريات والعقود، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون المالية، وإدارة الأصول، والسفر، والمخزونات. وجرى أيضًا توجيه جهود العمل بتقنيات تحليل البيانات المذكورة أعلاه نحو مسألة كشف الغش ومنعه.

١١٤ - ونتيجة لهذا النهج الجديد، وخلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٧ تمت إحالة ست حالات للغش المفترض إلى قسم التحقيقات في الفريق لإجراء مزيد من التدقيق.

واو - إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال

١١٥ - واصل المكتب إحراز التقدم في عام ٢٠١٧ في تنفيذ إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال، والهدف من ذلك هو زيادة قدرة المكتب على "تحقيق أهدافنا على نحو يعتد به، والعمل في الوقت نفسه على التصدي لحال عدم اليقين وعلى التصرف بنزاهة"، ودعم إدخال التغييرات السلوكية المطلوبة من أجل تنفيذ أنشطة المكتب بشكل أفضل.

١١٦ - ويعرض الإطار نموذجًا يقوم على "ثلاثة خطوط دفاع"، يساعد على التأكد من أن الهيكل التنظيمي يقدم الدعم ويسهل الامتثال على أفضل وجه. ويشكل الفريق، باعتباره الجهة المستقلة المقدمة للضمانات الداخلية، خط الدفاع الثالث.

١١٧ - وفي عام ٢٠١٧، قدم الفريق الدعم إلى إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال من خلال أربع طرق رئيسية من أجل:

(أ) تأكيد تنفيذ التوصيات الخاصة بثلاثة تقييمات للمعلومات والاتصالات (أمن الفضاء الإلكتروني، ومخاطر الغش في تخطيط موارد مكتب الأمم المتحدة الوحيد لخدمات المشاريع، وضعف الفضاء الإلكتروني)؛

(ب) تحسين دمج العمليات اليدوية في المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأمر الذي أصبحت الحاجة إليه واضحة من خلال استعراض الفريق للمركز العالمي للخدمات المشتركة في بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٧؛

- (ج) الاستفادة من تنفيذ أداة الفريق للإبلاغ المتواصل في المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والعمل بمثابة حاضنة لاختبارات الرصد التي يمكن إناؤها بوحدات خط الدفاع الثاني (على سبيل المثال، فريق الشؤون المالية ولجنة العقود والممتلكات بالمقر)؛
- (د) مواصلة تقديم الدعم والآراء المستنيرة إلى لجنة الإطار التشريعي. فمدير الفريق عضو بحكم منصبه في اللجنة.
- ١١٨ - ومع اكتساب إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال زخماً، سيستكشف الفريق سبل الاسترشاد بهذا الإطار في منهجيته لتقييم المخاطر.

زاي - المسائل الرئيسية المحددة استناداً إلى مبادرات الفريق الجديدة

- ١١٩ - خلال عام ٢٠١٧، بسبب الجهود القوية لمراجعة الحسابات، بما في ذلك برنامج مراجعة الحسابات المعزز، حدد الفريق المسائل المادية المتعلقة بمراجعة الحسابات التي أحيلت إلى الإدارة لاتخاذ الإجراء المناسب. وحتى الآن، لم يُكتشف أي غش. وتشمل المسائل ما يلي:
- (أ) إنفاق مفرط على المشاريع فاق ٠,٦٣ مليون دولار، قد يؤدي إلى شطب من الاحتياطات التشغيلية؛
- (ب) مناقلات بين المشاريع قدره ٥٨٧ ٨٥٤ دولاراً. فتم تحويل أموال المشاريع من مشروع إلى آخر بسبب نقص الأموال المتاحة في المشروع الأخير. ولم تحصل المكاتب المعنية على موافقة مسبقة للتحويل من مصدر التمويل؛
- (ج) أدى تأخر الاستلام إلى التقليل من قيمة إنجاز المشاريع المسجلة لعام ٢٠١٦ بمبلغ ٨٧ ٠٠٠ دولار والمغالاة في القيمة بنفس المبلغ في عام ٢٠١٧. وأدى تأخر الاستلام إلى التقليل من قيمة إنجاز المشاريع المسجلة لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٣,٢ مليون دولار (والمغالاة في القيمة بنفس المبلغ في عام ٢٠١٦)؛
- (د) تمت الموافقة على معاملات بلغت قيمتها ١ ٥١٦ ٧٦٢ دولاراً من قبل موظف مفوض بسلطة من المستوى الأول، في حين كان ينبغي الموافقة عليها من قبل مسؤول مفوض بسلطة من المستوى الثاني؛
- (هـ) وتبين للفريق وجود أوامر شراء قيمتها ٣,٩ ملايين دولار أعدت بعد استلام السلع أو الخدمات؛
- (و) أخطاء متكررة في السجلات المحاسبية، مثل استخدام حسابات مصاريف غير صحيحة بقيمة ٢,١ مليون دولار؛
- (ز) لم تكن مدفوعات تصل إلى ١٢١ ٦١١ دولاراً مدعومة بوثائق كافية، مما يعني أنه لم يكن من الممكن ربط هذه التكاليف بالأنشطة البرنامجية، أو التحقق من أنه تم تكبدها بصورة صحيحة؛
- (ح) حدد الفريق وفورات في التكاليف قدرها ٧٢ ٠٠٠ دولار كان من الممكن تحقيقها إذا كان قد تم تعظيم المنافسة والقيمة مقابل المال في عملية شراء معينة. وبالإضافة إلى ذلك، تم استرداد مبلغ ٩ ٢٦٥ دولاراً من الموظفين للاستعمال الشخصي للمركبات الرسمية، بعد أن تَبَّه إلى ذلك الفريق؛

(ط) أدى عدم الامتثال لسياسة السفر إلى خسارة مالية قدرها ٥٣٨ ٣٢ دولارا. ويتعلق ذلك بالأفراد الذين يسافرون في درجة رجال الأعمال دون استحقاق، والحساب غير الصحيح لبدلات الإقامة اليومية.

حاء - إجراء تقييم خارجي للجودة

١٢٠ - بغية تحسين مهمة المراجعة الداخلية للحسابات التي يضطلع بها الفريق، خضع الفريق لتقييم خارجي للجودة في عام ٢٠١٧ اضطلعت به شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers). وتقتضي معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين إجراء تقييمات خارجية مرة كل خمس سنوات. وأشار تقييم أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها الفريق إلى أنها "متوافقة عموماً" مع المعايير، وتمثل مدونة الأخلاقيات الصادرة عن المعهد. وهذا هو أعلى تقدير يمنحه معهد مراجعي الحسابات الداخليين وفقاً لمعاييرهم. وكان آخر تقييم خارجي من هذا القبيل قد أُجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأُجري استعراض من أقران خارجيين لوظيفة التحقيق في عام ٢٠١٥.

ثاني عشر - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١٢١ - خلال عام ٢٠١٧، واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات استعراض خطة العمل السنوية وبرنامج ضمان الجودة وتحسينها والميزانية والتقارير المرحلية الدورية والتقارير النهائية لمراجعة الحسابات والتقارير السنوي للفريق، وإسداء المشورة بشأن زيادة فعالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ في المرفق ٣.